الجمهورية

قرطباوي لـ«الجمهورية»: قانون المخفيين إلى الحكومة في أسبوع

Wednesday, 29-Aug-2012 08:05

تفاعلت عودة المعتقل السابق يعقوب شمعون من سوريا وما طرحته من استفهامات عن وجود معتقلين سياسيين في السجون السورية، في ظلّ تساؤل عن الدور الذي يُفترض أن تقوم به الحكومة تجاه الدولة السورية، في وقت لم يرشح أي جديد عن مساعي اللجنة القضائية المكلّفة متابعة الموضوع.

وعمّا إذا كان يوافق على اعتبار عودة شمعون مؤشراً لوجود مخفيين لبنانيين في السجون السورية، رفض وزير العدل شكيب قرطباوي في اتّصال مع "الجمهورية" مقاربة الأمر من الناحية السياسية، مشدّداً على أنّه "ملف إنساني بامتياز".

ورداً على سؤال عن إمكان أن تتّخذ الحكومة أيّ إجراءات قضائية أو ديبلوماسية في اتّجاه الدولة السورية في ظلّ النفي المتكرّر للأخيرة وجود معتقلين سياسيين لبنانيين في سجونها، قال قرطباوي أنّ "حل قضية جميع المخطوفين والمخفيين قسراً هو في إنشاء الهيئة الوطنية المستقلّة للمخفيين التي أعمل عليها منذ مدّة بعد أخذ باقتراحَي القانون المقدّمين من كلّ من النائبين غسان مخيبر وحكمت ديب وبعد الاستئناس برأي الجمعيات الناشطة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي".

وفي هذا السياق، كشف قرطباوي أنّ "مجلس شورى الدولة قدّم إليه قبل ثلاثة أيام ملاحظاته الثانية في شأن مشروع القانون"، مشيراً إلى أنّ فريق عمل الوزارة "منكبّ على صوغ النص الجديد في ضوء لائحة الملاحظات"، كاشفاً أنّ مشروع القانون "سيُرفع خلال أسبوع إلى مجلس الوزراء"، آملاً إقراره.

قرطباوي الذي عبّر عن حرصه مع تكتل "التغيير والإصلاح" على إنهاء هذا الملف، معتبراً أنّ "مشروع القانون يسعى إلى وضع حدّ نهائيّ لمعاناة أهالي المخطوفين"، تحدّث عن معاناة شخصية يشارك من خلالها أهالي المخفيين معاناتهم، بعدما تسبّبت الحرب اللبنانية بإخفاء أقرباء وأصدقاء له.

كذلك، لاحظ قرطباوي أنّ مسألة المخفيين قسراً "تنطوي على تعقيدات قانونية إلى جانب المشكلة الإنسانية، ولا سيّما لجهة الإجراءات القضائية التي يتطلبها إعلان فقدان أحد الأشخاص وما يتّبعها من مفاعيل قانونية لجهة القيمومة والوصاية على القاصرين، وموضوع الإرث وغيرها"، مؤكّداً أنّ مشروع القانون يُقدّم حلولاً شاملة وجدّية تتناول جميع المخفيين قسراً سواء في سوريا أم في لبنان وغيرهما.